

انتخابات الكنيست الثامن عشر (2009/2/10) النتائج النهائية*

اسم القائمة **17	عدد الأصوات	عدد المقاعد	عدد المقاعد في الكنيست
كاديما	758.032	28	29
الليكود	729.054	27	12
إسرائيل بيتنا	394.577	15	11
العمل	334.900	13	19
شاس	286.300	11	12
يهדות هتوراه - أغودات ישראל - ديغل هتوراه	147.954	5	6
الاتحاد القومي	112.570	4	9
حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	112.130	4	3
القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير	113.954	4	4
التجمع الوطني الديمقراطي - بلد	83.739	3	3
الحركة الجديدة ميرتس	99.611	3	5
البيت اليهودي - المفدال الجديد	96.765	3	-
المتقاعدون	17.571	-	7

(*) المصدر: http://www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_results.aspx

(**) المصدر: http://www.knesset.gov.il/elections17/heb/results/main_results.asp

توزع الأصوات على الأحزاب الفائزة (بالنسبة المئوية)

شاس
القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير
الحركة الجديدة ميرتس
الليكود
إسرائيل بيتنا
كاديما
الاتحاد القومي
حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
التجمع الوطني الديمقراطي - بلد
يهדות هتوراه - أغودات ישראל - ديغل هتوراه
البيت اليهودي
العمل

توزيع الأصوات في أربع مدن رئيسية (بالنسبة المئوية)*

اسم القائمة	تل أبيب	القدس	حيفا	أسدود
كاديما	33.83	11.5	28.35	15.27
إسرائيل بيتنا	6.09	6.35	16.29	26.05
الليكود	19.34	23.65	19.82	24.47
الحركة الجديدة ميرتس	7.66	3.33	3.07	
شاس	6.43	15.12	3.06	14.84
العمل	15.22	4.41	12.83	4.41
حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة		2.32		4.11
البيت اليهودي - المفدال الجديد			4.12	2.55
يهودت هتوراه - أغودات ישראל - ديغل هتوراه				18.97
التجمع الوطني الديمقراطي - بلد				2.06
الاتحاد القومي	6.61			

(*) المصدر: <http://www.first.gov.il/FirstGov/TopNav/Elections/EResultElections/EEElecton18>

أعضاء الكنيست الثامن عشر

بحسب الكتل

(2009/2/10)

كاديما (28)

- 1- روحاما أبراهام بليلا
- 2- راحيل أداتو
- 3- يعقوب إدري
- 4- داليا إيتسيك
- 5- إيلي أفلاو
- 6- زئيف بويم
- 7- أرييه بيبي
- 8- زئيف بيلسكي
- 9- روني بار - أون
- 10- أبراهام (موشيه) ديختر
- 11- تساحي هنغبي
- 12- مجلي وهيبي
- 13- أوريت زواريتس
- 14- يوئيل حسون
- 15- إسرائيل حسون
- 16- شاي حرمش
- 17- روبرت تيبايف
- 18- تسبي ليفني
- 19- شلومو (نجوسي) مولا
- 20- شاول موفاز
- 21- مارينا سولودكين
- 22- غدعون عزرا

- 23 - يوحنا بلسنر
- 24 - حايم رامون
- 25 - مؤير شطريت
- 26 - نَحمان شاي
- 27 - عوتنيئيل شنيالر
- 28 - رونيت تيروش

الليكود (27)

- 1 - يولي - يوئيل إيدلشتاين
- 2 - ميخائيل إيتان
- 3 - زئيف إلكين
- 4 - أوفير أكونيس
- 5 - غلعاد إردان
- 6 - زئيف بنيامين بيغن
- 7 - غيلا غملئيل
- 8 - داني دنون
- 9 - تسبي حوتوفلي
- 10 - موشيه (بوعي) يعلون
- 11 - موشيه كحلون
- 12 - حايم كاتس
- 13 - إسرائيل كاتس
- 14 - ليمور ليفنات
- 15 - ياريف غدعون ليفين
- 16 - دان مريدور
- 17 - ليئا ناس
- 18 - بنيامين نتنياهو
- 19 - غدعون ساعر
- 20 - تسبون فنجان
- 21 - يوسي بيلد
- 22 - أيوب قرأ
- 23 - ميرى ريغف
- 24 - رؤوفين ريفلين
- 25 - كرميل شامه
- 26 - يوفال شتاينيتس
- 27 - سيلفان شالوم

إسرائيل بيتنا (15)

- 1 - يتسحاق أهرونوفيتش
- 2 - دانييل أيالون
- 3 - روبرت إيلا توف
- 4 - أورلي ليفي
- 5 - أفغدور ليبرمان
- 6 - عوزي لاندو

- 7- سوفيا لاندفر
- 8- موشيه موتس متلون
- 9- أناستاسيا ميخائيلي
- 10- أليكس ميلر
- 11- ستاس مسجنكوف
- 12- حمد عمار
- 13- فانيا كيرشينباوم
- 14- دافيد روتيم
- 15- ليئا شمطوف

حزب العمل (13)

- 1- بنيامين (فؤاد) بن إلعيزر
- 2- دانييل بن سيمون
- 3- أفيشاي برفرمان
- 4- إيهود براك
- 5- يتسحاق هيرتسوغ
- 6- متان فيلناتي
- 7- شيلي يحيموفيتش
- 8- إيتان كابل
- 9- أوريت نوکید
- 10- أوفير بينس - باز
- 11- عمير بيرتس
- 12- شالوم سمحون
- 13- يولي تمير

شاس (11)

- 1- دافيد أزولاي
- 2- أريئيل أتياس
- 3- حايم أمسيليم
- 4- يتسحاق فكنين
- 5- نيسيم زئيف
- 6- إياهو يشاي
- 7- أمنون كوهين
- 8- يتسحاق كوهين
- 9- أبراهام ميخائيلي
- 10- يعقوب مارغي
- 11- مشولام نهاري

يهودت هتوراه - أغودات يسرائيل - ديغل هتوراه (5)

- 1- موشيه غفني
- 2- يعقوب ليتسمان
- 3- مناخم إلعيزر موزس

4- أوري مكليف

5- منير بوروش

الاتحاد القومي (4)

1- أرييه إلداد

2- أوري يهودا أريئيل

3- ميخائيل بن آري

4- يعقوب كاتس

حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (4)

1- عفو إغباريه

2- محمد بركة

3- دوف حنين

4- حنا سويد

القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير (4)

1- طلب الصانع

2- مسعود غنايم

3- أحمد الطيّبي

4- إبراهيم صرصور

التجمع الوطني الديمقراطي - بلد (3)

1- حنين زعبي

2- جمال زحالقة

3- سعيد نقّاع

البيت اليهودي - المفدال الجديد (3)

1- أوري شراغا أورباخ

2- زفولون أورليف

3- دانييل هيرشكوفيتس

الحركة الجديدة ميرتس (3)

1- حايم أورون

2- إيلان غيلؤون

3- نيتسان هوروفيتس

انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية

حزب كاديما* [مقتطفات]

المنطلقات

- لشعب إسرائيل حق قومي وتاريخي في أرض إسرائيل كلها.
- من أجل تحقيق الهدف الأعلى – تطبيق السيادة اليهودية في دولة ديمقراطية تشكل وطناً قومياً آمناً للشعب اليهودي في أرض إسرائيل – من الضروري أن يكون هناك أكثرية يهودية في دولة إسرائيل.
- يتطلب الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أنحاء أرض إسرائيل كلها، وبين بقاء دولة إسرائيل بيتاً قومياً يهودياً، التنازل عن جزء من أرض إسرائيل.
- ليس التنازل عن جزء من أرض إسرائيل تنازلاً عن الأيديولوجيا، وإنما هو تطبيق لأيديولوجيا تسعى لضمان بقاء دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل.
- لدى دولة إسرائيل مصلحة واضحة في تشكيل حدود واضحة في إطار تسوية تضمن المصالح القومية والأمنية لدولة إسرائيل، وتنتهي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

الواقع القائم في الشرق الأوسط

تكافح دولة إسرائيل اليوم ضد جبهة متطرفة إسلامية تقودها إيران وتشمل أيضاً دولاً أخرى ومنظمات إرهابية، كـ "حماس" وحزب الله. وتعمل القوى المتطرفة على إلحاق الأذى بالمواطنين الإسرائيليين، وتدعو إلى تدمير دولة إسرائيل. إن حكومة بقيادة حزب كاديما ستواصل العمل في سبيل القضاء على كل تهديد خارجي يمس الدولة، وكذلك الدفاع عن المواطنين الإسرائيليين. إلى جانب ذلك، ومن أجل الانتصار في الكفاح ضد القوى المتطرفة، على إسرائيل التعاون مع القوى البراغماتية في منطقتنا وفي العالم، ومع الأنظمة المهددة من جانب الإسلام المتطرف. علينا إقامة تحالف إقليمي ودولي يعمل ضد تلك الجبهة المتطرفة.

[.....]

مبادئ لإدارة عملية السلام

- إن المصلحة في بقاء إسرائيل دولة قومية يهودية تقتضي القبول بالمبدأ الذي فحواه أن انتهاء النزاع سيتم عبر قيام دولتين قوميتين، على أساس الواقع الديموغرافي، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن.
- إن المبادئ الأساسية لأي عملية سياسية هي التالي:
- "دولتان قوميتان": إن موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية تتوقف بصورة مطلقة على أن تكون تلك الدولة هي الحل القومي النهائي والكامل للفلسطينيين أينما يكونوا، بمن فيهم اللاجئون. وتبعاً لذلك، لن يتم السماح، في إطار أي تسوية، بدخول لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل.
- "العيش بسلام وأمن": يجب أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة نقية من الإرهاب، وأن تعيش في ظل علاقات حسن جوار وسلام مع إسرائيل، وتكون مجردة من السلاح بحيث لا تشكل قاعدة للهجوم ضدها. ولذا، يجب أن تتخلص هذه الدولة من الإرهاب بشكل كامل ونهائي قبل إقامتها. وسيتم تعيين حدود إسرائيل في إطار الاتفاق بشأن الوضع النهائي، وعلى أساس المبادئ التالية:
1. إدخال مناطق ضرورية لأمن إسرائيل [في تلك الحدود].
 2. إدخال أماكن مقدسة للديانة اليهودية وذات أهمية كرمز وطني، وفي مقدمها القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل [في تلك الحدود].
 3. إدخال أقصى عدد ممكن من المستوطنين اليهود، مع التركيز على الكتل الاستيطانية.

النشاط الإسرائيلي في مواجهة

مختلف التهديدات

- إن التهديد الإيراني هو أهم التهديدات الماثلة اليوم أمام دولة إسرائيل. وستواصل حكومة كاديما العمل بالطرق الممكنة كلها، لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. ولهذا الغرض ستعمل دولة إسرائيل، بالتعاون مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، ومع دول في منطقتنا تتعرض للتهديد الإيراني، من أجل تصعيد الضغط السياسي والاقتصادي على إيران بشكل فوري لوقف مشروعها النووي [...].
 - إن الهدف الاستراتيجي لدولة إسرائيل فيما يتعلق بقطاع غزة، على المدى البعيد، هو تقويض سلطة "حماس". وتحقيقاً لهذه الغاية ستنتهج إسرائيل أسلوب القيام بخطوات سياسية واقتصادية وعسكرية [...].
 - تتطلع إسرائيل إلى التوصل إلى سلام مع سورية من خلال المحافظة على أمن الدولة ومصالحها الحيوية. إلى جانب ذلك، على سورية تغيير أدائها في المنطقة بصورة جوهرية، ووقف دعمها ومساعدتها للمنظمات الإرهابية، والانفصال عن محور القوى المتطرفة. إن التوصل إلى اتفاق مع سورية سيدفع إسرائيل قدماً نحو ترتيب علاقاتها مع لبنان.
- [.....]

(*) المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
<http://kadima.org.il/upload/file/medinit.pdf>

حزب الليكود* [مقتطفات]

التهديد الإيراني

[.....]

يجب أن يكون منع إيران من الحصول على السلاح النووي هو الأولوية الأولى للحكومة القادمة، سواء انطوى ذلك على حشد الرأي العام العالمي لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إيران، أو الاستعداد لرد عسكري مناسب في حال فشل الجهود الأخرى كلها.

[.....]

لا انسحابات أحادية الجانب

بعد الآن

إن الـ 4000 صاروخ التي أطلقت على الجليل خلال حرب لبنان الثانية، والـ 4000 صاروخ التي أطلقت على إسرائيل من قطاع غزة، أثبتت للعديد من المواطنين أن التحذيرات التي أطلقها حزب الليكود وزعيمه ضد الانسحابات من جانب واحد لم تكن فارغة [.....].

لا يجوز أن تتم أي انسحابات من جانب واحد في المستقبل، فكل منطقة ستسحب منها إسرائيل ستسيطر عليها "حماس"، وكل انسحاب من جانب واحد سيؤدي للآخرين بالضعف والاستسلام. إن حزب الليكود على استعداد لتقديم تنازلات في مقابل السلام، على غرار التنازل الذي قدمه مناحم بيغن في فترة اتفاق السلام مع الرئيس المصري أنور السادات - تنازل في ظل تسوية سلمية حقيقية وموثوق بها [.....].

سلام يمكن أن ينجح

إن المفاوضات الحالية التي بدأت في أنابوليس، والتي تركز على التوصل فوراً إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، هي مفاوضات مضللة. لا أعتقد أن الفلسطينيين مستعدون اليوم لحل وسط أيديولوجي ذي أبعاد تاريخية من شأنه إنهاء النزاع [.....]. على إسرائيل أن تركز جهودها على مساعدة أبو مازن وسلام فياض في تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وأن تعمل خاصة على مساعدة الفلسطينيين على تنمية اقتصادهم بسرعة. وفي حين أن هذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي النزاع، لكنها ستوجد المناخ الذي ستزداد فيه فرص نجاح المفاوضات السياسية بدرجة مهمة. إن حكومة برئاسة الليكود ستعمل على الفور من أجل تغيير الوضع على الأرض.

[.....]

المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين - في يد الدول العربية

إن حكومة برئاسة الليكود لن تسمح للآلاف، وبالتأكيد ليس للملايين، من اللاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل. وإسرائيل لن تتحمل أي مسؤولية أخلاقية عنهم، لأن الوضع الصعب الذي يعيشونه ناجم عن قرارات مصيريين اتخذهما العالم العربي، هما: قرار إعلان الحرب على إسرائيل بدلاً من قبول حق اليهود في أن يكون لهم بلد خاص بهم؛ قرار عدم السماح لهؤلاء اللاجئين، منذ ستين عاماً، بإعادة تأهيل أنفسهم ومواصلة حياتهم في بلاد عربية.

القدس موحدة وتحت الحكم الإسرائيلي

إن حكومة برئاسة الليكود ستحافظ على القدس مدينة موحدة كعاصمة لإسرائيل تحت الحكم الإسرائيلي [.....]. إن القدس هي جوهر الثقافة اليهودية، وسنستمر في الحفاظ على هويتها هذه، مع منح أبناء الديانات الأخرى كلها حرية ممارسة معتقداتهم في الأماكن المقدسة بالنسبة إليهم. ■

(*) المصدر: مترجم عن العبرية من الموقع الإلكتروني لرئيس الحزب بنيامين نتنياهو:

<http://www.netanyahu.org.i>

حزب "إسرائيل بيتنا" * [مقتطفات]

[.....]

محور الشر: إيران، وسورية،

والمنظمات الإرهابية

إن عدونا الرئيسي هو إيران التي تهدف إلى تدمير دولة إسرائيل. وشركاؤها هم سورية، ومنظمات إرهابية عربية، بما في ذلك منظمات فلسطينية. فإيران تمارس الإرهاب ضدنا بواسطة حزب الله من لبنان و"حماس" من غزة، وتزودهما بعشرات الآلاف من الصواريخ. وقد أدى فشل إسرائيل في حرب لبنان الثانية، وسياسة التنازلات وضبط النفس المتواصل إزاء الإرهاب، إلى تعزيز قوة حزب الله ووصول "حماس" إلى السلطة في مناطق السلطة الفلسطينية وغزة، وإلى بناء مكانة إيران كقوة عظمى في الشرق الأوسط، وتشجيع جهودها الرامية إلى تطوير سلاح نووي [.....].

مقاربة جديدة من السياسة الأمنية

سيعمل حزب "إسرائيل بيتنا" على ترميم القدرة الردعية الإسرائيلية بصورة جذرية، وذلك عن طريق انتهاج سياسة أمنية واضحة ومسؤولة تتميز بالمبادرة والحزم. والهدف هو إحباط تزود إيران بالسلاح النووي، بالطرق الممكنة كلها، وتكبيد الطرف الآخر ثمناً فادحاً وغير متناسب لقاء كل ضرر يلحقه بنا، بحيث يدرك أن أي استفزاز يقوم به ضدنا لن يكون مجدياً له. إن إسرائيل ستعتبر سورية مسؤولة مباشرة عن أي اعتداء ينبثق من لبنان، وستستبدل سياسة ضبط النفس والردود المحدودة بمعركة دائمة ضد الإرهاب، وستنهى كل مواجهة بحسم واضح لمصلحتنا، ولن تسمح للطرف الآخر بتحقيق أي إنجاز نتيجة العدوان والإرهاب. إننا نؤكد أن النصر بالنقاط وحدها، حين لا يكون حاسماً، سيكون له انعكاسات سلبية على قدرة الردع الإسرائيلية.

النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

إن الادعاء الذي يقول إن النزاع "الإسرائيلي - الفلسطيني" هو لب النزاع في الشرق الأوسط، ادعاء باطل من الأساس [.....]. كما أن الاعتقاد الذي يعزو جذور المواجهة "الإسرائيلية - الفلسطينية" إلى عوامل إقليمية (Territorial)، وبالتالي يمكن حلها عن طريق تنازلات إقليمية، هو خطأ فادح. فالإرهاب العربي ضد اليهود بدأ مع مجيء طلائع الرواد [إلى فلسطين] في مطلع القرن العشرين [.....]. والاستنتاج الواضح الذي يترتب على ذلك هو أن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية، وكذلك بـ "حق العودة"، إنما تهدفان إلى تمويه الهدف الحقيقي، ألا وهو إزالة دولة إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية.

غزة - كيان إرهابي

إن غزة هي كيان إرهابي سياسي، وجهادي، ومعادي، وتحكمه "حماس" التي يجب إلحاق الهزيمة بها. فأيديولوجيتها تقوم على تدمير إسرائيل، وهي ستدفع ثمناً باهظاً لقاء مشاركتها في محور الشر. إن حزب "إسرائيل بيتنا" يعتبر غزة ويهودا والسامرة [الضفة الغربية] كيانين منفصلين، وسيعمل على منع تنقل الأشخاص والسلع فيما بينهما - على غرار ما كان قائماً من قبل. إننا نؤكد أن المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ستنتقل إلى يهودا والسامرة فقط. وعلى إسرائيل أن تعلن أن المعابر ستغلق خلال فترة معقولة، وأن الانفصال عن غزة، كما وعد شارون، سيكون تاماً: لا بضائع، ولا تزويد بالكهرباء، والوقود، والمياه، وأماكن العمل، وتحويل الأموال وما إلى ذلك. وسترد إسرائيل على كل تهديد أو عملية أمنية بيد قوية.

سورية

إن أي تسوية سلمية مع سورية ستستند إلى مبدأ السلام في مقابل السلام [.....].

هضبة الجولان

إن الجولان جزء من أرض إسرائيل التاريخية، وجزء من دولة إسرائيل. وسيبقى الجولان بكامله، في ظل أي اتفاق سلام، جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

السلام في مقابل السلام

إن السلام هو أمّنتنا، لكنه لا يشكل قيمة أسمى من بقاء دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ومن الأمن الدائم لمواطنيها كافة [.....].

ينادي حزب "إسرائيل بيتنا" بمقاربة فحواها أنه يتوجب علينا التحرر من هاجس مبدأ "الأراضي في مقابل السلام". وأي اتفاق سلام يصر إلى توقيعه في المستقبل سيقوم على مبدأ التبادل - "السلام في مقابل السلام"، وعلى أقصى درجة ممكنة من الفصل بين السكان [اليهود والعرب]، وعلى حل إقليمي بمشاركة مصر والأردن [.....].

تبادل الأراضي والسكان

إن التسوية المقترحة اليوم تتضمن مطالبة إسرائيل بإخلاء المستوطنات كلها من يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، على غرار ما حدث لمستوطنات غوش قطيف [في قطاع غزة]. بكلمة أخرى، إقامة دولة فلسطينية متجانسة لا يقيم بها ولا يهودي واحد، في حين ستتحول دولة إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية تضم في داخلها ما يزيد على 20٪ من أبناء الأقليات. إن هذا النموذج غير قابل للبقاء. وفي حال تجسيده، ستبرز فور إنشاء الدولة الفلسطينية مطالبات أخرى من جانب عرب إسرائيل، الذين سيطالبون، في المرحلة الأولى، بحكم ذاتي في الجليل والنقب، وفي المرحلة الثانية، بتفكيك دولة إسرائيل، بحكم الأمر الواقع، كدولة يهودية وصهيونية. لذلك يجب أن تكون التسوية، نظرياً أيضاً، متساوية، وأن تضمن استقراراً على المدى البعيد، خلافاً للتسوية التي لن تؤدي إلا إلى تخليد النزاع الذي يشكل الاحتكاك بين الشعبين أحد أسبابه [.....]. ولهذا السبب، فإن أي حل يجب أن يشمل على أقصى درجة من الفصل بين الشعبين.

القدس

إن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي، ولهما فقط. لن تجرى أي مفاوضات بشأن القدس. وسيصار إلى تعزيز مكانة المدينة عن طريق تسريع البناء من أجل ربطها فوراً بمعالیه أوديميم [شرقاً] وغوش عتسيون [جنوباً]، ولإقامة اتصال جغرافي بين المستوطنات المحيطة بالقدس [.....].

قانون المواطنة

يُعتبر القانون ركناً مهماً لأمن إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية وديمقراطية، وهو يرهن الحصول على المواطنة بإعلان الولاء للدولة كدولة يهودية، ولرموزها وسيادتها، ولوثيقة الاستقلال، وبالقبول بواجب خدمة الدولة عن طريق أداء الخدمة العسكرية، أو أي خدمة أخرى بديلة. و فقط من يوقع هذا الإعلان سيكون مواطناً يحظى بالحقوق والواجبات كلها، أما من يرفض ذلك، فلن يحظى إلا بالحقوق التي يتمتع بها من يحمل إقامة دائمة، من دون الحق في أن ينتخب وينتخب للكنيست. ■ [.....]

(* المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
<http://www.beytenu.org.il/85/0/article.html>

حزب العمل* [مقتطفات]

السلام والأمن

[.....]

ج - سيجري حزب العمل مفاوضات سياسية إلى جانب مكافحة الإرهاب والعنف بصورة حازمة، من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها. وسيعمل حزب العمل على إنهاء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بصورة سريعة على نحو يؤدي إلى إنهاء النزاع وتوقيع اتفاق استناداً إلى المبادئ التالية:

- دولتان قوميتان للشعبين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وستقرر الحدود بين الدولتين في المفاوضات بين الطرفين. إن الكتل الاستيطانية التي يوجد فيها كثافة سكانية يهودية عالية، ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، بينما ستخلى مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية التي جرى ضمها [إلى إسرائيل] بناء على تسوية، وسيتم تعويض المستوطنين وفقاً لمبادئ قانون "بديل البيت" (الإخلاء - التعويض). وسيحرص حزب العمل على إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية وفقاً للتعهدات الدولية لدولة إسرائيل.

- إن القدس، بأحيائها اليهودية كلها، هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وستبقى كذلك. وسيطبق في البلدة القديمة و"الحوض المقدس" نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة إلى الأديان الثلاثة. وستبقى الأماكن المقدسة بالنسبة إلى اليهود تحت الحكم الإسرائيلي. وسيعمل حزب العمل من أجل نيل الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

- في أي تسوية سلمية يجب ضمان التزام السلطة الفلسطينية المحافظة على الأمن والاستقرار والهدوء، بما في ذلك في غزة. لن تخلي إسرائيل أي مناطق من دون ضمان أمن مواطنيها.

- سيرفض حزب العمل مخططاً لسلام إقليمي شامل، من خلال التعامل مع الخطة [المبادرة] السعودية كأساس للمفاوضات الرامية إلى تسوية النزاع بين إسرائيل والدول العربية. إن هدف أي تسوية هو إحلال السلام والتعاون الإقليمي. وستحل مشكلة اللاجئين عبر تسوية منطقية، بمشاركة الدول العربية والمجتمع الدولي، لكن من دون منحهم حق العودة. وسيسعى حزب العمل للتوصل إلى اتفاق خلال عامين.

- يرفض حزب العمل الانسحابات من جانب واحد.

د - يجب حل النزاع مع سورية عبر اتفاق سلام يستند إلى تنازلات إقليمية وتسويات أمنية. وفي المقابل ستتعهد سورية بإحداث تغيير جوهري في سياستها الإقليمية، وبتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بشكل كامل. وسيتمتع على سورية التوقف عن تقديم المساعدة للدول والمنظمات التي تواصل التآمر على بقاء دولة إسرائيل. وسيشمل الاتفاق مع سورية اتفاقاً مع لبنان يؤدي إلى سلام شامل، وإلى تفكيك محور الشر: إيران - سورية - حزب الله.

هـ - يعتبر حزب العمل إيران تهديداً مركزياً يهدد سلام العالم واستقرار المنطقة، ويشكل خطراً محتملاً على بقاء دولة إسرائيل. وسيعمل حزب العمل، بالوسائل الشرعية كلها، من أجل عزل إيران دولياً بالكامل، وإزالة التهديد النووي.

[.....]. ■

(* المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
<http://www.avoda.org.il/175-608-HE/Party.aspx>

حزب البيت اليهودي – المفدال الجديد* [مقتطفات]

[.....]

السلام والأمن

أ – تكامل التوراة والشعب والأرض

تتمسك الحركة بالمبدأ الذي وجّه الصهيونية الدينية منذ بداية طريقها: أرض إسرائيل ملك للشعب اليهودي بحسب التوراة، وستسعى لتجسيده كاملاً.

ب – السلام

تؤيد الحركة المفاوضات السلمية المباشرة مع الدول العربية كلها، ومع السلطة الفلسطينية، بناءً على الأسس التالية:

- ضمان الأمن الكامل والوطيد للفرد والدولة، والكفاح الذي لا هوادة فيه للقضاء على الإرهاب داخل الدولة وعلى حدودها.
- في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، لن تقوم سوى دولة إسرائيل، ولن يقيم فيها دولة فلسطينية. إن الأردن الذي يشكل الفلسطينيون نحو 75% من سكانه، هو الدولة الفلسطينية، ويجب أن يجد فيه عرب يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، التعبير عن هويتهم القومية.
- القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل فقط، ولن تقسم.
- الاستيطان اليهودي في أنحاء أرض إسرائيل هو الأساس لتمكك أجزاء أرض إسرائيل كلها، الخاضعة لسيطرتنا ولأمن الدولة. وبناءً على ذلك، يجب تعزيزه وضمان عدم اقتلاع أي مستوطنة يهودية من مكانها في ظل أي اتفاق سياسي، وإبقاء المستوطنات اليهودية كلها القائمة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] تحت السيادة الإسرائيلية. وستواصل الحكومة سياسة تعزيز الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، وتطويره وتوسيعه.
- إن هضبة الجولان، بناءً على قانون [ضم] الجولان، هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في زمن السلام أيضاً.
- ستعمل الحركة من أجل أن تخوض دولة إسرائيل حرباً لا هوادة فيها ضد بنى الإرهاب والمنظمات الإرهابية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وقطاع غزة، وحيثما توجد.

[.....]

- ستعارض دولة إسرائيل "حق العودة" للسكان العرب إلى مناطق أرض إسرائيل.

[.....]

ج – العملية السياسية – إلغاء اتفاق أوسلو

إزاء الحرب الإرهابية الإجرامية التي بدأتها السلطة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية، فإن الحركة تعتبر اتفاق أوسلو وخطة خريطة الطريق ملغيين نظرياً، وستعمل على إلغائهما عملياً بواسطة قرار إسرائيلي رسمي.

■ [.....]

(*) المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:

<http://www.111.org.il>

حزب شاس* [مقتطفات]

[.....]

تتطلع حركة شاس إلى جمع شتات شعب إسرائيل من المنافى كلها، من أجل بناء بيت يهودى فى دولة يهودية كبرى وقوية فى أنحاء أرض إسرائيل كافة.

[.....]

سياسة السلام

[.....]

- ترغب حركة شاس وتتطلع إلى العيش بسلام وأمن مع الدول العربية جارائنا، وفقاً لترتيبات أمنية هدفها حماية كل فرد فى إسرائيل.

- يجب عدم قبول أى تسوية تقوم على إملاءات دول أخرى، أو على المراهنة بمستقبل الشعب الإسرائيلى.
- القدس ليست موضوعاً للمساومة أو للتقسيم.

تطوير البلد

[.....]

تدعم حركة شاس تطوير أجزاء البلد كلها: يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والنقب والجليل. وتبعاً لذلك ستعمل الحركة على دفع الموضوعات التالية قدماً:

- مواصلة تطوير الاستيطان فى يهودا والسامرة بناءً على قرارات الكنيست والحكومة.
- تطوير النقب والجليل من أجل دعم سكان الأطراف.

[.....]. ■

(* المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب فى الإنترنت:

<http://shas.org.il/node/34>

حزب الحركة الجديدة ميرتس* [مقتطفات]

العملية السياسية

إن التصريح بأن إسرائيل تريد السلام يجب ألا يبقى مجرد كلام فحسب، بل أن يتحول أيضاً إلى أجندة سياسية واضحة. كما أن إطار التسويات اللازمة لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط معروف وواضح، ويجب أن يتضمن تفصيلات ملموسة وجدول زمنية محددة. إن المصلحة الرئيسية لدولة إسرائيل هي إنهاء الاحتلال في المناطق [المحتلة]. ويجب أن يتم الانسحاب من المناطق في إطار مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وعلى إسرائيل أن تتبنى مبادرة جامعة الدول العربية، والتي دلالتها مصالحة شاملة بين العالم العربي وإسرائيل.

السلام بين إسرائيل وفلسطين

إن الاحتلال الإسرائيلي للمناطق، وسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين فيها، يشكلان كارثة أخلاقية واقتصادية واجتماعية وسياسية بالنسبة إلى إسرائيل. وتشكل الوسائل التي تنتهجها سلطة الاحتلال انتهاكات يومية لحقوق الإنسان: عقوبة جماعية؛ اعتقالات إدارية؛ إغلاقات؛ ممارسات مجحفة أخرى عديدة. كما تشكل المستوطنات القائمة وراء الخط الأخضر انتهاكاً للقانون الدولي، وتخلق عقبة خطيرة تُبعد التسوية السياسية. إن الإرهاب الفلسطيني الذي يمس المدنيين الأبرياء يشكل فعلاً عقبة حقيقية أمام التقدم في عملية السلام، لكن يجب عدم تمكين المنظمات الإرهابية من إملأ جدول أعمال القيادات السياسية. والمصلحة الإسرائيلية كانت ولا تزال، هي إنهاء الاحتلال وتقسيم البلد عن طريق اتفاق بروح مبادرة جامعة الدول العربية ومبادرة جنيف. إن الحركة الجديدة ميرتس تدعو إلى العمل على إيجاد الأوضاع التي ستمكّن من الوصول إلى نتيجة في المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية، وبين رئيس السلطة الفلسطينية وممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين. وفي حال تبين أن من غير الممكن التوصل إلى إنهاء الاحتلال عن طريق اتفاق، سيكون هناك مجال لدراسة سبل أخرى، بما في ذلك خطوات من جانب واحد يتم تنسيقها [مع الفلسطينيين] مباشرة أو بوساطة طرف ثالث. وقد تدعو الحاجة إلى وجود قوة متعددة الجنسية كجزء من اتفاق ثنائي، أو في حال القيام بخطوة غير ناجمة عن اتفاق.

- سيستند اتفاق السلام إلى حل يقوم على دولتين للشعبين، وستكون أسس هذا الاتفاق:
 - إنهاء النزاع ووقف العنف؛
 - حدود دائمة على أساس خطوط 1967، مع تعديلات مقترنة بتبادل مناطق عن طريق اتفاق؛
 - سيكون هناك في القدس عاصمتان للدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب؛
 - حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين؛
 - ترتيبات أمنية تمكّن الشعبين من العيش بسلام جنباً إلى جنب.
- ستبذل الحركة الجديدة ميرتس كل الجهود من أجل التوصل إلى تسوية دائمة عن طريق اتفاق، وهي تؤمن بأنه يمكن القيام بذلك.
- تؤيد الحركة الجديدة ميرتس التفاوض مع أي قيادة فلسطينية منتخبة.
- تعارض الحركة الجديدة ميرتس مسار الخط الحالي لجدار الفصل، على الرغم من أنها لا تعارض مبدئياً إقامة حاجز مادي كحدود دولية على الخط الأخضر. وتدعو الحركة الجديدة ميرتس إلى تفكيك أجزاء الجدار التي تم بناؤها وراء الخط الأخضر. ونظراً إلى أنه من غير الممكن بناء حاجز في القدس على الخط الأخضر، يجب عدم بناء أي جدار فاصل في المدينة. إن أجزاء الجدار التي تم بناؤها، والتي تتسبب بمس حقوق الإنسان الأساسية لسكان المدينة، يجب تفكيكها.
- ستؤيد الحركة الجديدة ميرتس تطبيق قانون "الإخلاء - التعويض الطوعي" (قانون بدل البيت)، الذي سيمكّن من يرغب من مستوطني الضفة الغربية في بيع بيته للحكومة الإسرائيلية، وفي إعادة بناء حياته داخل الخط الأخضر، من تحقيق ذلك.

[.....]

السلام بين إسرائيل وسورية

لدى إسرائيل مصلحة في توقيع اتفاق سلام مع سورية، اتفاق يلغي تهديداً عسكرياً رئيسياً، ويزيل الخوف من حرب مباغتة، كما يمكن من توقيع اتفاق سلام مع لبنان. ومن شأن الاتفاق بين إسرائيل وسورية أن يؤدي إلى تقليص العلاقة بين سورية وإيران، إن لم يكن إلى قطعها. إن قطع العلاقة بين البلدين يشكل خطوة مهمة لحدّ قوة إيران ونفوذها في الشرق الأوسط، وربما حتى في العالم الإسلامي بأكمله.

● سيستند اتفاق السلام مع سورية إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان، شرط أن يضمن الاتفاق ترتيبات أمنية صارمة، وتأمين تزويد إسرائيل بالمياه، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وسورية.

السلام مع لبنان

ستسعى إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان يستند إلى "الخط الأزرق"، وستوافق على ما تقرره الأمم المتحدة بشأن تحديد السيادة على منطقة مزارع شبعا. وتدعو الحركة الجديدة ميرتس المجتمع الدولي إلى دعم سيادة الحكومة اللبنانية حصراً على الأراضي اللبنانية كلها، تبعاً لقرار مجلس الأمن رقم 1701.

■ [.....]

(*) المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
<http://www.myparty.org.il/asp/valued.pdf>

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)* [مقتطفات]

[.....]

أ – التوصل إلى سلام إسرائيلي – فلسطيني وإسرائيلي – عربي عادل وشامل وثابت

[.....]

يجب أن يقوم السلام العادل والشامل والثابت على احترام حقوق الشعوب والدول جميعها في منطقتنا، بما في ذلك إسرائيل والشعب الفلسطيني، على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويجب أن يقوم السلام على الأسس التالية:

- 1 – إخلاء المستوطنات جميعها، وانسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية كلها التي احتلت منذ حرب حزيران/يونيو 1967 – من مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية كافة.
 - 2 – سيجد الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة وذات السيادة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، إلى جانب دولة إسرائيل. ستكون خطوط 4 حزيران/يونيو 1967 حدود السلام المعترف بها والأمنة بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية.
 - 3 – في إطار اتفاق السلام الدائم والثابت، سيتم الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، وبالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين المستقلة. وستضمن الاتفاقات إقامة تعاون بين العاصمتين، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وحرية الحركة بين شطري المدينة.
 - 4 – سيتم ضمان حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة (التي تعترف بحقهم في الاختيار بين العودة إلى وطنهم وبين الحصول على تعويضات)، وفي إطار المفاوضات.
 - 5 – إقامة سلام مع لبنان وسورية على أساس خطوط 4 حزيران/يونيو 1967، وإعادة هضبة الجولان إلى سورية.
 - 6 – سيتم إرساء الترتيبات السلمية في اتفاقات بين الدول، وستشكل تلك الاتفاقات الأساس القانوني لحياة حرة من التهديد، ومن استخدام القوة، وللتعايش بسلام فيما بينها، ولعدم تدخل دولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى. وستشتمل اتفاقات السلام على ضمانات لأمن الدول كلها في المنطقة، ولعدم الطعن في حدودها المعترف بها والمتفق عليها.
- إن السلام الإسرائيلي – العربي الشامل سيفتح الطريق أمام اتفاقات إضافية، انطلاقاً من الخيار الحر، بين دولة إسرائيل، وبين الدولة الفلسطينية المستقلة ودول عربية أخرى، في موضوعات متنوعة هناك مصلحة مشتركة بشأنها، بما في ذلك الموضوعات الاقتصادية.

[.....]

ستناضل حداش:

من أجل إخراج الجيش الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية جميعها، بما فيها القدس الشرقية؛ من أجل وقف بناء جدار الفصل وهدم أجزائه التي تم بناؤها وراء الخط الأخضر؛ من أجل وقف السيطرة الفعلية لإسرائيل على قطاع غزة وتدخلها في إدارة الحياة الداخلية، بما في ذلك بناء المطار والميناء، ونقل السيطرة على المعابر من قطاع غزة وإليه إلى السلطة الفلسطينية وضمان حرية الحركة فيها؛ ضد المسارات الأحادية الجانب من طرف إسرائيل، ومن أجل تطبيق الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ من أجل إجراء مفاوضات جديّة ومسؤولة وسريعة بشأن الحل النهائي الذي يضمن انسحاب إسرائيل من جميع المناطق المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل؛ من أجل إطلاق جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين؛ من أجل تفكيك المستوطنات كلها التي أقيمت في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ من أجل وقف هدم المنازل ومصادرة أراض فلسطينية؛ من أجل وضع حد لسياسة الإغلاق الاقتصادي، التي تجوع الشعب الفلسطيني وتُستغل لأغراض الابتزاز السياسي للسلطة الفلسطينية؛ من أجل إحباط المخططات العدوانية للولايات المتحدة في المنطقة، بما فيها الحرب المخططة لها ضد إيران؛ من أجل إلغاء الاتفاق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة من جانب إسرائيل؛ من أجل إحباط المخطط الأميركي، الذي يعدّ بالتنسيق مع إسرائيل، بشأن

إقامة محاور عسكرية استراتيجية في الشرق الأوسط، وبدلاً من ذلك: إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يقوم على أساس التساوي والتعاون المجدي المتبادل، ويخدم المصالح الحقيقية لجميع دول المنطقة وشعوبها، من دون استثناء.

ب - الدفاع عن شؤون العاملين وحقوقهم

1 - وضع سلم أولويات جديد، يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، على أساس توزيع عادل للدخل القومي؛ خفض 50% من النفقات العسكرية وإلغاء النفقات جميعها المخصصة للمستوطنات في المناطق المحتلة؛ خفض الفائدة المصرفية إلى 3% فائدة حقيقية؛ خفض نسب الضرائب المفروضة على العاملين، ورفع نسب الضرائب المفروضة على أرباب العمل والمصارف والشركات المالية وشركات الأعمال الكبرى؛ فرض ضريبة حقيقية على الأرباح في البورصة؛ إلغاء الخصخصة كلها التي أجريت حتى الآن للشركات الحكومية والمصارف والخدمات العامة والبلدية، وكذلك جميع الخطط بشأن خصخصة شركات حكومية وخدمات عامة؛ حماية الاقتصاد الإسرائيلي من إملاءات الشركات المتعددة الجنسيات، وحماية الإنتاج المحلي من الاستيراد الذي يغرق السوق.

[.....]

هـ - مساواة السكان العرب في إسرائيل

- 1 - الاعتراف بالسكان العرب الفلسطينيين أقلية قومية تحتفظ بحقوقها في المساواة في الحقوق القومية والمدنية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.
 - 2 - وقف مصادرة الأراضي العربية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة [....]؛ وقف سياسة هدم المنازل؛ الاعتراف بالقرى جميعها غير المعترف بها في الشمال والنقب وإقامة سلطات محلية فيها؛ تطبيق حق سكان إقرت وبرعم والغابسية وقرى أخرى في العودة إلى قراهم؛ الاعتراف بحقوق المهجرين الذين هُدمت قراهم سنة 1948؛ الاعتراف بحقوق عرب النقب في مواصلة سكنهم في أماكنهم، وإقامة قرى زراعية؛ إعادة الأراضي التي صودرت "لأغراض عامة"، ولم تستعمل طوال أعوام، أو التي هي معروضة الآن للبيع في إطار خصخصة أراضي الدولة، إلى ملائكتها.
 - 3 - كي تصبح إسرائيل دولة تكفل المساواة لجميع مواطنيها، ستتناضل حداش من أجل سن قانون أساسي: مساواة الإنسان؛ إلغاء التمييز والقهر القومي في المجالات كلها؛ ضمان مساواة كاملة للمواطنين العرب في البلد، ومن أجل أن تصبح رموز الدولة، بما فيها العلم والنشيد الوطني، متسقة مع هذه المبادئ؛ صدّ الخطط العنصرية بشأن تبادل سكان. وتعارض حداش فرض خدمة العلم، وكذلك محاولة التذرع بمعارضة مثل هذا الفرض مبرراً للتمييز.
 - 4 - النضال الدؤوب ضد التمييز الطائفي في أوساط السكان العرب في إسرائيل [....].
- [.....]
- 6 - مساواة الفرص أمام رجال الأعمال العرب للحصول على قروض ومساعدات حكومية لتطوير مشاريع في الصناعة والبناء والخدمات وغيرها.
- [.....]
- 9 - نقل أملاك الوقف الإسلامي من أيدي هيئات الدولة إلى أيدي مؤسسات منتخبة من جانب السكان المسلمين، والدفاع عن حقهم في انتخاب مؤسساتهم الدينية.
 - 10 - الاعتراف بالهيئات التي تمثل السكان العرب في إسرائيل؛ إشراك السكان العرب، وفقاً لوزنهم السكاني، في لجان التخطيط والبناء وفي المؤسسات العامة الأخرى.
 - 11 - المساواة للفلاحين العرب في حصص الإنتاج والتسويق، وفي المساعدات الحكومية [....].
 - 12 - تحسين جوهر في أوضاع جهاز التعليم العربي ومستواه [....].
- [.....]

(*) المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الجبهة في الإنترنت:

<http://hadash2009.org.il/matzahadash>

الحركة العربية للتغيير*

أهداف الحركة

- 1 - تلتزم "الحركة العربية للتغيير" بقيم عليا وتعمل على ترسيخها ونشرها في مجتمعات العالم العربي بأسره أساسها حقوق الإنسان والمواطن والديمقراطية وحرية الحركة والعمل السياسي المبني على أساس احترام مبدأ الرأي والرأي الآخر. وعليه فإن "الحركة العربية للتغيير" تنادي الأنظمة العربية بنشر الديمقراطية والانفتاح والإصلاح والابتعاد عن الممارسات الدكتاتورية ضد مواطنيها في كافة أرجاء الوطن العربي.
- 2 - استمرار دعم مسيرة السلام الإسرائيلي - الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب دولة إسرائيل في حدود حزيران [يونيو] 1967. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. وفي المسار السوري - الإسرائيلي المطالبة بالانسحاب الكامل من الجولان طبقاً لحدود الرابع من حزيران [يونيو] 1967 وتوقيع اتفاقية سلام مع سورية كجزء من سلام شامل في المنطقة.
- 3 - رفع ودعم وتغيير المكانة القانونية والمدنية للمواطن العربي في إسرائيل، وتقليص الفجوة القائمة بين الواسطين اليهودي والعربي عن طريق سياسة التمييز الإيجابي للوسط العربي في كافة المجالات: الزراعة، الصناعة، التعليم، الاتصالات، الصحة، الإسكان، الأرض والميزانيات، وذلك من أجل الوصول إلى مساواة حقيقية بين الواسطين العربي واليهودي في كافة المجالات، من خلال شعار "المشاركة المدنية الكاملة" والاعتراف بالجماهير العربية في البلاد كأقلية قومية.
- 4 - التأكيد على الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية للجماهير العربية في إسرائيل وأهمية التواصل القومي مع الأمة العربية.
- 5 - إقامة جهاز تعليم عربي في إطار وزارة التربية والتعليم يعكس واقع وهوية وتاريخ الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل يكون عربياً وليس "مستعرباً"، أصيلاً وليس دخيلاً، (على غرار الحال في جهاز التعليم الديني الرسمي).
- 6 - طرح خطاب إعلامي وسياسي متقدم يخترق حواجز الرفض في المجتمع الإسرائيلي ويكسر التفكير النمطي للغالبية اليهودية تجاه العرب.
- 7 - دعم مبدأ التعايش السلمي اليهودي - العربي في البلاد والمبني على أساس من الاحترام المتبادل.
- 8 - العمل على المساهمة الفعالة في صنع القرار في البلاد والتأثير والمشاركة في عملية صنع القرار.
- 9 - تصنيع القرية والمدينة العربية في إسرائيل واستيعاب الأكاديميين العرب في سلك خدمات الدولة والشركات الحكومية والخاصة.
- 10 - تحرير الأوقاف الإسلامية في إسرائيل.
- 11 - تشجيع الإبداع والتفوق في المجتمع العربي في إسرائيل.
- 12 - النضال من أجل إلغاء ضريبة الأملاك والاعتراف بالقرى غير المعترف بها وحل قضية إقرت وبرعم.
- 13 - العمل على لجم ووضع حد لحوادث السير في البلاد عامة وفي الوسط العربي خاصة من خلال إقامة بنية تحتية متطورة للشوارع في المناطق العربية.
- 14 - العمل على تحسين جودة البيئة في البلاد عامة وفي الوسط العربي بشكل خاص.
- 15 - إيجاد حلول جذرية لقضايا عرب النقب والعرب في المدن المختلطة. ■

(*) المصدر: <http://www.a-m-c.org/print.aspx?articleid=599>

التجمع الوطني الديمقراطي* [مقتطفات]

[.....]

الفلسطينيون في إسرائيل

الفلسطينيون داخل إسرائيل، هم السكان الأصليون، تحولوا إلى أقلية في وطنهم وهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية، من حيث انتمائهم الوطني والقومي والحضاري والثقافي. لم تعترف إسرائيل لفترة طويلة بهوية المواطنين العرب القومية العربية الفلسطينية. وتعاملت معهم كطوائف دينية وأقلياتية من جهة، وكرعايا درجة ثانية من جهة أخرى لا كمواطنين متساوي الحقوق. والمقصود أن إسرائيل لم تنكر هوية العرب الوطنية في إسرائيل من جهة لكي تعترف بهم كمواطنين متساويين مندمجين من جهة أخرى، بل أنكرت الأمرين.

وفي السنوات الأخيرة بدا واضحاً من تعامل الدولة مع المواطنين العرب والاقتراحات لطردهم من بلادهم المطروحة بصيغ مختلفة (مثل: تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية)، الاستهتار والتغاضي عن قتل العرب؛ والسياسات الهادفة لضمان أغلبية يهودية مطلقة على حساب حقوق المواطنين العرب، [الذين] اعترفت دولة إسرائيل رسمياً أنها لا ترى فيهم مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي في أفضل الحالات وأعداء في أسوأها.

في السنوات الأخيرة يضاف إلى السياسات الحكومية، بعداً إضافياً يعكس التحولات في الثقافة السياسية المهيمنة لدى الأغلبية اليهودية، ويعكس أيضاً تبلور أيديولوجيا شبه مهيمنة في الدولة وإجماعاً لدى النخب السياسية وصناع القرار، في ما يتعلق في التعامل مع المواطنين العرب داخل إسرائيل من جهة ومن الحل للقضية الفلسطينية من جهة أخرى.

في شق تعامل الدولة والأغلبية اليهودية مع الأقلية الفلسطينية:

– هناك اتجاه واضح لإعادة صياغة التعامل مع المواطنين العرب، وتحديد قواعد جديدة لحدود اللعبة الديمقراطية، المسموح والممنوع في التعبير السياسي.

– تحديد سقف لنوعية وطبيعة مطالب العرب بأدوات قانونية.

من بين الأدوات المعمول بها من قبل الدولة نجد:

- 1 – صياغة السياسات تجاه العرب بواسطة الأجهزة الأمنية وفي طليعتها "مجلس الأمن القومي" والمخابرات.
- 2 – إعادة إحياء ما يسمى "اللجنة الوزارية للشؤون الأقلية العربية" برئاسة رئيس الوزراء.
- 3 – هناك عودة غير معلنه لتطبيق قواعد "الحكم العسكري" بشكل أو بآخر تجاه الأقلية الفلسطينية على نمط السنوات الأولى لإقامة الدولة.
- 4 – اعتبار الديموغرافيا محركاً عالياً للسياسات تجاه العرب باعتبارهم رعايا ومشكلة ديموغرافية وليس مواطنين كاملي الحقوق.

نجد ترجمة هذه السياسات على أرض الواقع في عدد كبير من التعديلات القانونية، منها قانون أساس الكنيست 7 (أ): "قانون الجنسية والدخول لإسرائيل" ومنع لم الشمل لدى العائلات الفلسطينية؛ ضمان إسقاط حق العودة؛ منع الدخول لما يسمى "دولة عدو"؛ قانون لطردهم الغزاة من أراضي الدولة؛ تهويد الجليل والنقب. من هنا ينص البرنامج على:

- 1 – يطالب التجمع بالاعتراف بالعرب في إسرائيل كأقلية قومية، كشعب له حقوق قومية جماعية ومساواة مدنية كاملة وفق ما ينص عليه القانون الدولي وقرارات وإعلانات الأمم المتحدة ذات الصلة، خصوصاً الإعلان بشأن حقوق الأقليات الصادر عام 1992. ويسعى التجمع إلى سن قانون أساس لضمان تطبيق الحقوق القومية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل وذلك بناء على الأسس التالية:

[.....]

- تحقق للمواطنين العرب مساواة مدنية كاملة بما في ذلك المساواة في الفرص، ورفض أي تمييز ضد أي إنسان لكونه عربياً.

[.....]

- يحق للمواطنين العرب تمثيل مناسب في جميع المؤسسات الرسمية والعامّة.

- يحق للقومية العربية رعاية وتطوير ثقافتها بشكل حر دون تدخل من مؤسسات الدولة.
- يحق للأقلية العربية إنشاء مؤسسات تمثيلية وشعبية خاصة بها كشعب. وعلى الدولة أن تعترف بالهيئات التمثيلية للمواطنين العرب.
- اللغة العربية هي لغة المواطنين العرب القومية، ويجب ترسيخ مكانتها كلغة رسمية ونشر جميع الإعلانات الرسمية والعامّة باللغة العربية، أيضاً.
- تحق للأقلية العربية المشاركة، بشكل فعال، في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بها، ولا تتخذ الدولة قرارات ذات أبعاد هامة على حياة المواطنين العرب دون مشاركة فعالة للعرب كقومية ولممثلهم، ويحق للأقلية العربية رفض أي قرار يتخذ دون مشاركتها الفاعلة، أو ضد مصالحها وحقوقها المشروعة.
- تعترف الدولة بالرابط الخاص للمواطنين العرب بالشعب الفلسطيني ويكونهم جزءاً لا يتجزأ منه، وكذلك بحقها في التواصل معه ومع بقية الشعوب العربية. ولا يحق للدولة أن تحدد للأقلية العربية من هي الدول العدة ومن الصديقة وفقاً لمعاييرها الخاصة.
- وانطلاقاً من هذه الأسس يطالب التجمع بسن قوانين واتخاذ إجراءات واتباع سياسات لضمان تطبيق الحقوق القومية للأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل.
- 2 - ضمان حق العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل في إدارة شؤونهم الثقافية والتعليمية بنفسهم، كجزء من حقوقهم القومية كشعب أصلا في وطنه. وعلى أساس هذا الحق يسعى التجمع إلى:
 - سن قانون خاص بالإدارة الذاتية الثقافية، يشمل شؤون التعليم والثقافة والإعلام.
 - إقامة جامعة عربية. وإقامتها كجامعة أهلية إذا رفضت الحكومة إقامتها والإصرار على تمويلها من قبل مجلس التعليم العالي.
 - توفير بث تلفزيوني وإذاعي لا ينطق بالعربية فحسب، بل بإدارة عربية، ويتوجه ينسجم مع مصالح وخصوصيات الأقلية العربية في البلاد.
 - تطوير الحياة الثقافية في إطار الإدارة الذاتية، من خلال إقامة مسارح ومراكز ثقافية ملائمة، ومراكز للشعبية وغيرها.
 - إنهاء الوصاية الحكومية الصهيونية على التعليم العربي، وتغيير برامج التعليم لتعبر عن خصوصية الأقلية العربية القومية والثقافية.
 - تشجيع المبادرات الهادفة إلى تطوير ونشر الثقافة العربية وصقل الهوية القومية وتوفير الدعم الرسمي للنشاطات الثقافية مع المحافظة على استقلاليتها.
 - تطبيق المساواة الكاملة في مجال التعليم والمدارس والمعاهد وتطوير وتحديث الجهاز التعليمي من ناحية مستوى الهيئات التدريسية والمعدات والمختبرات والمكتبات وغيرها.
 - تطوير وتحديث برامج التعليم على أن تتناسب واحتياجات أسواق العمل، من ناحية رأس المال البشري.
 - توفير فرص متساوية للطالب العربي للالتحاق بالجامعات ومعاهد التعليم العالي.
 - من هذا المنطلق يعارض التجمع خطة دوفرات لإصلاح الجهاز التعليمي في البلاد.
- 3 - يعمل التجمع على تنظيم وتحديث المجتمع العربي ويسعى إلى بلورته كشعب متماسك ومتعاقد، وذلك من خلال بناء الحزب السياسي ودعم وتشجيع بناء المؤسسات والأطر الوطنية على جميع المستويات القطرية والمحلية والمهنية والقطاعية، ومن خلال تحفيز العمل الهادف إلى نيل الحقوق والتطور وصقل الهوية وبناء الذات الجماعية والفردية ومن خلال تشجيع مشاركة المرأة في الحيز العام ومساهمتها في البناء المجتمعي. ويدعو الحزب إلى بناء الهيئات القيادية على أسس ديمقراطية وعصرية ووطنية [.....].
- وفي سياق نضاله من أجل مأسسة المجتمع العربي والحفاظ على هويته القومية وتطويرها يتمسك التجمع بـ:
 - ضرورة الالتزام بالشفافية والإدارة السليمة في كل المؤسسات وعلى كافة المستويات، خاصة في المؤسسات الطوعية والسلطات المحلية.
 - معارضة فرض الخدمة العسكرية على العرب الدروز، وكذلك ظاهرة التطوع للخدمة العسكرية.
 - معارضة السعي إلى فرض الخدمة الوطنية على المواطنين العرب ورفض توصيات "لجنة عبري".

[.....]

4- يرى التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة وجود هيئة قيادية وطنية قطرية منتخبة للمواطنين العرب لما في ذلك من أهمية وطنية في عملية بناء الشعب والمجتمع ونجاعة أكبر في معالجة المشاكل والتحديات التي يواجهها المواطن العربي. ويسعى التجمع إلى تحقيق هذا الهدف من خلال قرار في لجنة المتابعة العليا، ويعمل من أجل أن تعترف الدولة بمثل هذه الهيئة كأحد أشكال الحقوق الجماعية لأقلية قومية.

[.....]

5- يسعى التجمع إلى المساواة الكاملة في المجالات كافة، وإلى توزيع عادل ومنصف للموارد العامة والطبيعية وإلغاء كل أشكال التمييز والإجحاف بحق المواطنين العرب:

- ضمان المساواة الكاملة وإلغاء كل أشكال التمييز ضد المواطنين العرب، وتثبيت ذلك قانونياً من خلال سن قانون أساس "المساواة بين الناس".
- اعتماد سياسة التفضيل الإيجابي في التطوير وفرص العمل والتعليم والمشاركة في المؤسسات العامة، ورصد الميزانيات اللازمة للوصول إلى المساواة في المجالات كافة، بما فيها السلطات المحلية والتصنيع والزراعة والسكن والرياضة والثقافة والبيئة والبنى التحتية.
- تغيير قانون "مدن التطوير"، بحيث يعتمد اعتبارات اقتصادية - اجتماعية، وليس اعتبارات أيديولوجية كما هو اليوم. وبناء عليه، تعتبر الأغلبية الساحقة، إن لم يكن كل القرى والمدن العربية، مناطق تطوير "أ".
- إلغاء جميع القوانين والإجراءات المميزة ضد المواطنين العرب والمؤسسات العربية، خاصة بنود التمييز في قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل؛ تعديل البند 146 في قانون ضريبة الدخل الذي يمنح تخفيضات ضريبية لبلديات يهودية فقط؛ قانون "الحفاظ على إرث غاندي" العنصري ورفض تطبيقه في المدارس العربية؛ إلغاء قانون طرد الغزاة؛ التمييز العنصري في دفع مخصصات الأطفال؛ إلغاء القوانين الخاصة بحق التعبير والعمل السياسي والإجراءات والقوانين المتعلقة بالأرض والسكن والدعم المالي للأفراد والمؤسسات.
- التصدي لمشاريع "تهويد النقب والجليل"، مشاريع الاستيطان الفردي في النقب "طريق النبيذ"؛ معارضة برنامج "مجلس الأمن القومي" لطرد المواطنين العرب في النقب من بيوتهم وأراضيهم.
- 6- يناضل التجمع ضد مصادرة الأراضي ويطالب بوقفها وإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها:
- إعادة الأراضي التي صودرت إلى أصحابها، وفي مقدمتها تلك التي تعتبر مناطق عسكرية، والأراضي التي لم تستعمل للأغراض التي صودرت من أجلها.
- تخصيص مساحات كافية مما يسمى "أراضي الدولة" لأغراض التطوير والسكن والزراعة.
- بناء قرى ومدن عربية جديدة كرافعة للتطوير وليس بهدف تهجير الناس من أراضيهم إليها.
- الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وتنفيذ المشاريع اللازمة لتطوير المرافق والخدمات فيها.
- توفير كافة الخدمات لسكان القرى غير المعترف بها: كهرباء، ماء، صرف صحي، شوارع، مدارس وخدمات اجتماعية.
- الكف عن هدم البيوت العربية غير المرخصة وترخيصها.
- إعادة المهجرين إلى قراهم.
- توسيع الخرائط الهيكلية ومناطق النفوذ.
- إشراك ممثلي الأقلية العربية في إسرائيل في هيئات التخطيط والبناء وملاءمة التخطيط مع مصالح واحتياجات المواطنين العرب ومع مقتضيات تطور المجتمع العربي.
- إعادة أراضي وعقارات الأوقاف الإسلامية والمسيحية إلى أصحابها.
- إيجاد حلول لضائقة السكن في التجمعات السكنية العربية في المدن المختلطة.

المواطنة والحريات الديمقراطية

ودولة المواطنين

[.....]

- 1- يناضل التجمع من أجل التحول الديمقراطي وصولاً إلى دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها، العرب واليهود وآخرين، تعترف الدولة بالأقلية العربية كأقلية قومية وبالحقوق الفردية والجماعية للأفراد المنتمين إليها. وتضمن حقوق الإنسان والمواطنة الفردية والجماعية على أساس المساواة الكاملة، دون تمييز بسبب الانتماء

القومي أو بسبب فرق الدين والجنس، بما في ذلك المساواة أمام القانون والقضاء وتكافؤ الفرص في العمل وفي التعليم والميزانيات والخدمات والتوزيع العادل للموارد، وصيانة حياة الإنسان وكرامته وممتلكاته.

2 - يناضل التجمع من أجل نيل حقوق قانونية، وحقوق سياسية وحقوق اجتماعية واقتصادية متساوية للمواطنين العرب.

3 - يطالب التجمع بإقرار دستور ملزم لدولة تعتمد مبدأ المواطنة وليس الانتماء الديني في علاقة الأفراد معها وانتمائهم لها. ويتصدده مبدأ المساواة بين المواطنين وبين الجماعات القومية، ويستند إلى حقوق الإنسان الفردية والجماعية وفصل الدين عن الدولة، وتحريم جميع أشكال التمييز على أساس العرق والقومية والدين والجنس والعقيدة والانتماء السياسي، ويوفر الأساس القانوني للمساواة والشراكة السياسية في دولة لكل المواطنين. [.....]

6 - يعمل الحزب على التعاون مع أوسع الأوساط الديمقراطية اليهودية التي تشارك في الرؤيا والمواقف، مع احترام خصوصية القضية القومية للمواطنين العرب. [.....]

13 - إلغاء قوانين الطوارئ، وسن قانون يحظر التعذيب والتنكيل والاعتقال العشوائي للمواطنين. [.....]

القضية الفلسطينية والحل الدائم

[.....]

- 1 - إنهاء الاحتلال لكل المناطق الفلسطينية التي احتلت عام 67 وإخلاء جميع أشكال التواجد الإسرائيلي فيها، بما في ذلك إزالة جميع المستوطنات وجدار الفصل العنصري وأشكال الفصل العنصري الأخرى.
- 2 - إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل. وضمان السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية على الأرض والمياه والموارد الطبيعية والمجال الجوي والبحري، وجميع حقوق السيادة المنصوص عليها في القانون الدولي.
- 3 - حل عادل لقضية اللاجئين على أسس الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يضمن حق اللاجئين في العودة أو قبول التعويض.
- 4 - رفض اختزال القضية الفلسطينية إلى قضية ديموغرافية إسرائيلية متعلقة بالضفة والقطاع ورفض مطلب عدم السيطرة على إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، وإبقاء السيطرة على الأرض بيد إسرائيل.
- 5 - إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين السياسيين والأمنيين.
- 6 - انسحاب إسرائيل من الجولان المحتل إلى حدود الرابع من حزيران [يونيو] 67 وإزالة المستوطنات وكل أشكال التواجد الإسرائيلي من الأراضي السورية المحتلة.
- 7 - جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بكافة أشكالها. [.....]

المستوى العربي والإقليمي والدولي

يتبنى التجمع المشروع القومي العربي الديمقراطي الحديث ويرى نفسه جزءاً من القوى الديمقراطية في المنطقة والعالم.

■ [.....]

(*) المصدر: <http://www.tajamo.org/?mod=article&ID=198>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx